وزارة الداخلية بشأن بطائق الهوية صامتة.. وردود الأفعال حانقة!

عفاف سالم

على خلفية المقال السابق الذي عنونته بـ:وزارة الداخليـــة.. والخضوع لمصلحة الأحـــوال الحوثية بصنعاء فيما يخص بطائق الهوية وأرقامها الوطنية ومعاناة الناس التي تمتد لقرابة العام إن لم تتجاوزه لكل راغب بالحصول على بطاقته الشخصية .

المقال حظي بردود أفعال واسعة وتفاعل كبير من القراء الكرام أكانوا من المعنيين بالأحوال أو منتسبي الوزارة أو الأساتذة أو من البسطاء العاديين لدرجة أن قال أحدهم المعضلة والمشكلة ليست قاصرة على أبين وحدها فنحن أيضاً نعاني .

المقال الذي طرح بكل وضوح وشـــفافية افتقار دوائر مصالح الأحوال المدنية لأساسيات عملهم من دون أن تحرك الجهات المعنية ســـاكناً لحد اللحظة ممثلة برئاسة الحكومة والأخ وزير الداخلية.

الأخ جمال الميسري مدير مصلحة الأحوال المدنية بمحافظـــة أبين علق بقولـــه: "إن مصلحة الأحوال بالعاصمة عدن إدارياً قد وفرت بعض المســـتلزمات وكذا المرتبات"، وأردف: "أمـــا فنياً فنحن مرتبطون بصنعاء لتوفير مســـتلزماتنا فيـــما يخص الأرقام الوطنية نظراً لارتباط شبكة النت بصنعاء".

وهو ما يجعل المصلحـــة بموظفيها ومراجعيها خاضعة لصنعاء إن شاءت رضت وفتحت النظام وإن لم تشأ أغلقت الشبكة حتى إشعار آخر!..

وقد أكد وجـــود النواقص المتمثلـــة في الأحبار والكروت التي ما زلوا ينتظرون وصولها من صنعاء.

المدير ذكـــر أيضاً أنهـــم يواجهـــون ازدحامات للمراجعـــين في حين أن المبنى ضيـــق كما ذكر أن لديهم أرضية مســـورة وغير مبنيـــة وقال: "نحن بحاجة لمبنى متكامل لتأدية المهام بالصورة المثلى".. وطالب الشرعية بتوفـــير الكروت والأحبار وجميع الاحتياجـــات، لافتـــاً إلى أن فرع الأحـــوال زنجبار مستأجر دكان ولا توجد إدارة!..

كما تطرق لظاهرة الســـمسرة التـــي تجاوزت المعقول، وعقد اجتماعـــات بهذا الخصوص وطالب المراجعين بتقديم الشكاوى والتوجه لمكتبه للإبلاغ عنهم للحد مـــن الظاهرة التي اســـتشرت بصورة مقززة.

النائب لمصلحة الأحوال المدنية الأخ محمد موسى بدوره قد لفت إلى أن مصلحة أحوال صنعاء قد توفر الأحبار لكن لعـــدد محدود فقط وليس لتوفير العدد الكافي واللازم الذي يغطي الاحتياج!.

وأضاف: "نحن الآن لدينـــا ما يقارب 3600 كرت بدون حبر".

وأردف: "نحـــن لدينا 3 مكاتـــب للبطاقة الآلية زنجبار ولودر ورصد، ونطالـــب الحكومة الشرعية بتوفير الكروت والأحبار لكل المناطق المحررة".

وفيما يخـــص التعليقات الأخرى قـــد ننشرها تباعاً فجميعها تعرب عن الاســـتياء والاستهجان والامتعاض وعدم الاستحسان جراء التأخير الطويل والمماطلة والتســـويف والمبررات غير المقنعة أكانت الخاصة بتحكم وتعنت صنعاء أو تلك المتعلقة بغض الطرف وصمت وزارة الداخلية بعدن لدرجة أن بدت الوزارة وكأنها مستســـلمة للأمـــر الواقع؛ حيث لم نتلق أي تعليق من معاليه شـــخصياً بهذا الخصوص وإن كانت شخصيات من وزارته قد قدمت تأويلات وتحليلات وتعليلات لا مجال لذكرها الآن .

مصالح الأحـــوال المدنية أهم المرافق الحيوية ولذا احرصوا على إمدادها بالكفـــاءات والنزاهات حتى تتجنبوا ما لا يحمد عقباه.

في الختام.. عساها الرســـالة وصلت للمعنيين وعســـاها تثمر وعسى شهيات الفساد والاسترزاق تكبح، وعســـانا نجد الإذن الصاغية ويتم الحد من عبث الروتين والمماطلة وأيضاً تفعيل جانب التحقيق والتدقيـــق لطالبي الهوية والحد من شـــهود الزور المعتمدين الذين جندوا أنفســـهم لهـــذه المهمة لقاء مبلغ مالي وبعلم المعنيين أنفسهم..

بقي أن نقول: أطيب تمنياتنا بالتوفيق وما تنسوا الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

الصحفيون والمعاناة

فضل مبارك

سبحان الله!.. يتساقط الصحفيون هامـــة تلو الأخـــرى وقوفـــا دون أن يســـندهم أحـــد.. لأنهـــم لا يملكون قبيلـــة قوية تفرض ســـطوتها حتى ينالوا حقوقهم، ولا لديهم حزب قوي ينتزع لهم حقوقهـــم ولذلك هكذا هم يتساقطون تباعًا ودون عزاء..

هكذا هي ثقافة وســـلوك السلطة المتعاقبة في بلادنا تجاه الصحفيين.. يطلبون من الصحفـــي أن يعمل مثل الجمـــل ينقـــل أخبارهـــم ويصورهم ويســـلط الضـــوء عـــلى إنجازاتهم ويرفضـــون أن وجه نقـــدًا لهم.. وإذا ما نخ وتعب واحتاج لهذا المســـؤول أو ذاك ليمد له يد المساعدة وإنقاذ حياته تجد الكل يتهرب مع أنه واجبهم تجاه الصحفي وحق من حقوقه أن يحظى بالرعايـــة والاهتـــمام والعلاج، وفي لمح البصر تنسى الدولة ومســـؤولوها خدمات الصحفي وجميله تجاههم ولا يعودوا يذكرون له شيئا!.

بالأمس اســـتغثنا لطلب إنقاذ حياة الزميلين محمد النقيـــب ونبيل الجنيد جـــراء إصابتهما في عمليـــة تفجير العرض العســـكري بقاعدة العند، ولا مجيب مع أنهـــما كانا في مهمة عمل ولم يكونا في فسحة أو مقيل قات.

واليـــوم ها هو الآخـــر زميلنا منير مصطفى مهدي منـــذ أكثر من شـــهر طريح فراش المرض تزداد معاناته ســـوءا بعد أن نقل من عملـــه بمؤسســـة 14 أكتوبر إلى العناية المركزة بمستشـــفى الجمهورية؛ ولأنـــه ضاق حاله ولم يقوَ على تحمـــل البقاء في المستشـــفى نقل إلى منزله في وضع صحي متدهور يحتاج إلى إجراء قســـطرة وعمل دعامات لقلبـــه الأبيـــض الـــذي أنهكته معانـــاة الســـنين العجاف في وطـــن يدفع ضريبـــة الألم فيه المواطنون دمـــا ودموعا لصالح جيوب المســـؤولين والتي تتحول إلى بقع أراضي واســـتثمارات في الداخل والخارج.

قبل أكثر من أســـبوعين زرت زميلنا منير في منزله وصعب علي النظر في عيونه وأنا أرى حالتـــه أمامي هكذا.. وعجزت عن تكـــرار زيارتي له، ومثلي كثير من الزمـــلاء عاجزون لأننا مش قادرين نعمل له أي شيء لإنقاذ حياته وإخراجه من حالة المعانـــاة.. ويزداد وضعنا عجزا ونحن نرى حالته كل يوم تتأخر عن سابقها فيما أوصى الأطباء بضرورة سفره على وجه السرعة..

ولم يكن بيدنا غير النشر والمناشدات ولكنها لم تثمر شيئا حتى اللحظة وكأننا نؤذن في مالطا!..

لا أصـــدق أن الشرعية أو الحكومة أو وزارتي الإعـــلام أو الصحة أو نقابة الصحفيين بعاجزة عـــن تقديـــم أوجه الرعاية للصحفيين نظـــير خدماتهـــم، وأجزم أن كل واحدة مـــن تلـــك الجهات قـــادرة بســـهولة ويسر عـــلى توفير منحة علاجية لمنير مصطفى أو النقيب أو الجنيد أو غيرهم من الصحفيين الذين أفنوا حياتهم في خدمة هذا الوطن، وحري بســـلطات هذا الوطن أن تكافئهم من خيرات هذا الوطن وليس من أملاك أحد.

وفي الأخير لا يســـعني إلا أن أطلق هذه الزفرة تحسرًا وأقول :

إلا لعنة الله دوماً على كل مســـؤول قادر أن يقـــدم يد العون والمســـاعدة لإنقـــاذ حياة صحفي لا حـــول له ولا قوة.. وحســـبي الله ونعم الوكيل على قياداتنا جميعاً..

قصص الأطباء بين المستشفيات العامة وعياداتهم

عادل العبيدي

للأسف الشـــديد أن قصص الأطباء الإنســـانية هـــذه بين المستشـــفيات العامـــة وعياداتهم الخاصـــة.. إنها ليســـت حقيقية، كنا نتمنى أن تكون حقيقيـــة ولها نشـــاهد ولو محطات بسيطة من تواجد الأطباء المتخصصين الذين يملكون مستشـــفيات وعيادات خاصة أو العاملين فيهـــا، لكننا لم نرَ لها أي أثر على الواقـــع بتاتا، من هذا الحديث يســـتثنى الأطبـــاء الموظفون العاملون في المستشـــفيات والعيادات العامـــة الحكومية الذيـــن لا يملكون مستشفيات أو عيادات خاصة أو حتى أســـهم منها ولا يعملون فيها، الأطباء الملاك المتخصصون والمشتغلون معهم هم فقط الذين نقصدهم، لكونهم في نفس الوقت هـــم موظفون في مكتب الصحة العامـــة وموزعـــين كأطباء متخصصين على المستشفيات العامة الموجـــودة في محافظاتهم أو مدنهم، ومنها يســـتلمون رواتبهـــم بانتظام ودون نقصان.

كما أســـلفنا أنها غير حقيقية، إذن هي قصه خيالية فقط، أشبه بالأحلام والأمنيات، تتواجد في عقول ووجدان العامة والمرضى خاصـــة، و كثيرا ما تراود الفقراء والمعدمين الذين لا يقدرون عـــلى دفع مصاريف عـــلاج أمراضهم ولوازمها في المستشـــفيات والعيادات الخاصة، ومع هذا يبقى الأمل ويبقى التفـــاؤل في تحقيـــق تلـــك الأمنيات وتلك الأحلام لهذه الملحمة الإنســـانية العظيمة، التي لا يســـطر روعتها غير الأطباء المتخصصين الملاك، فتنتقل من حلـــم في رؤوس المحتاجين والفقراء والمعدمين إلى واقع حياتهم الصحية، فهل يفعلهـــا أولئك الأطبـــاء وتكون ملحمة بطولية حقيقية مجسدة على الواقع؟ هل يفعلونها ويكونون متزنين موفقين في ممارسة أعمالهم الخاصة وأداء واجبهم الوظيفـــي العام ، حينا في المستشـــفيات العامـــة وحينا في عياداتهم الخاصة؟.

ياليتهم يسطرونها حتى يعفونا من طول المدح والترحم على الأطباء الذين يأتون إلينا من دول الخارج ليقدموا لنا خدماتهم وبالمجان من غير المسلمين، ياليتهم يفعلونها حتى نقدر نترك الندم والتحسر والبكاء عـــلى منظمة طبية دولية بسبب مغادرتها منطقتنا نهائيا، تاركة فينا خوف إلى أين نسوق مرضانا بعد رحيلها؟.

لتكون هذه الطبية الإنسانية حقيقة وخدماتهـــا تصل إلى كل مواطن، فهي لا تحتاج إلى معجزات من الإمكانيات والقدرات، فقط تحتاج إلى تفعيل بعض المشاعر الإنسانية، من الحب والرحمة والشـــفقة والمروءة والعطف والإيمان والصدق والنزاهة والأمانة والوطنية، وكذلك إلى تفعيل بعـــض بنود النظام والقانون كالضبط والمتابعة والاشراف والإنذار والتخطيط والتنظيم والتوجيه وغيرها..

جميعنا قد اشـــتكى من ذلك السوء والإهمال وذلك التسيب في المستشفيات العامة وعدم تواجد الأطباء المتخصصين بسبب تغيبهم الدائم، إلى درجة تجعل المريض والمواطـــن في حالة يأس من أن تقدم لهم خدمات طبية أفضل يوما ما، مما يجعل المريض أو ذويه مضطرا للذهـــاب إلى المستشفيات والعيـــادات الخاصـــة ، وأكثر نـــا يعـــرف كم هـــي المعاناة النفســـية والمالية ، وكـــم هـــو الاســـتغلال، وكـــم هـــو الـــتردد، وكم هي القسوة في المراكز الطبية الخاصة.

الشيء العجيـــب والغريب والمخجل أن كل أولئـــك الأطبـــاء المتخصصين موظفون في مستشـــفيات عامة، إلا أنهم حاضرون دائما وباســـتمرار في مراكزهم الطبيـــة الخاصة، وغائبون دائما وباســـتمرار من المستشـــفيات العامة!.

لذلـــك والحمـــد للـــه أن مبـــاني المستشفيات العامة موجودة ومتسعة وكادرهـــا الطبـــي المتخصـــص أيضا محسوب موظف فيها، نتمنى أن يكون هناك تقســـيم وقت بشكل منظم في أهمية الحضور والتواجد للأطباء بين المستشـــفيات العامة وبين مراكزهم الخاصـــة، من خلال تفعيل المشـــاعر الإنسانية فيهم، وتفعيل بنود النظام، التي إذا التمســـت على الواقع حقيقة فإنها فعـــلاً ســـتكون ملحمة طبية إنسانية عظيمة.